قرار رقم (٣١) لسنة ٢٠٢٤
بتاريخ ٨ / ١ /٢٠٢٤
بشأن اعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي
لصندوق التأمين الخاص للمعاش التكميلي
للعاملين بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٤١) لسنة ٢٠٠٤ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للمعاش التكميلي للعاملين بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية برقم (٧٦١).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠٢٣/٩/٢٥ بالموافقة على تعديل المادة (١٧) من الباب الرابع ابتداءً من ٢٠٢٤/١/١.

وعلى محضر اجتماع لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٤٦٨) لسنة ٢٠٢٣ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ بالموافقة على اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور .

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠٢٤/١/٢.

قـــرر

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (١٧) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) النص التالي:

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)
مادة (١٧) :
توظف أموال الصندوق في القنوات الاستثمارية الواردة بالمادة (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ مع الالتزام بالنسب والضوابط الواردة بها على أن تخضع القروض الواردة بالبند (١٢) للقواعد التالية :

١- يتم سداد القرض على أقساط شهرية متساوية بحد أقصى ٣٦ شهر .
٢- يتعهد العضو بخصم قسط القرض من المرتب .
٣- يتم تحصيل عائد استثمار القرض بواقع ٩% من قيمته عن كل سنة من مدة سداد القرض .
٤- يحدد القسط الشهري بقسمة القرض ومصاريف التقسيط على مدة السداد .
٥- تسدد الأقساط اعتباراً من أول الشهر التالي لمنح القرض.

مادة (٢) : يسـري هذا التعديل ابتداءً من التاريخ الذي قررته الجمعية العمومية للصـندوق باجتماعها السـالف الإشارة إليه.

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية
د. محمد فريد صالح